(د) بعد أن يتم توزيع الأصناف داخل البلد لايجوز تصدير أى جزء منها بأى شكل بمعرفة أى شخص إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو أقاليمها أو ممتلكاتها .

(ه) تعمل حكومتى على تدوين سجلات مناسبة لتوزيع وتقديم ماتطلبه هيئة الإغاثة الكاثوليكية من تقارير .

(و) توافق حكومتى على ألا يلحق بهيئة الإغاثة الكاثوليكية أى ضرر نتيجة لأى مطالبة توجهها ضدها حكومة الولايات المتحدة بسبب عدم قيام حكومتى بالتزاماتها الواردة فى هذه الفقرة وفى هذا الصدد توافق حكومتى على أن تدفع لهيئة الإغاثة المبالغ اللازمة لإخلاء مسئوليتها أمام حكومة الولايات المتحدة بسبب ضياع أو تلف الأصناف بعد إنزالها فى ميناء أو موانى التفريغ فى الإقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة إذا أدى هذا الضياع أو التلف إلى عدم توزيع الأصناف إلى الأشخاص المقصودين بها ، مثل هذه المدفوعات يجب أن تتم على أسعار الأصناف الرسمية كما تحددها السلطات الرسمية والتى تدرى محليا فى السوق المحلى .

١٠ — تحفظ هيئة الإغاثة الكاثوليكية بملكية الأصناف إلى أن يتم توزيعها على مستحقيها .

١١ — توافق حكومتى على أن تقدم أيضا إلى المؤسسات الطبية التى يشملها هذا البرنامج أغذية لتوزيع اليومى على أن يكون توزيع هذه الأغذية بالإضافة إلى الأصناف التى يتناولها هذا الاتفاق .

١٢ — تبدى حكومتى اهتمامها بأن يستمر هذا البرنامج لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات إذ تتوقع حكومتى أن تكون قد انتهت بعد هذه المدة من اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة البرنامج كله من مواردها الخاصة .

١٣ — لما كان البرنامج — الذى من أجله تستخدم الأصناف الموردة المشار إليها فى هذا الاتفاق برنامجا خيريا لذلك سيسمح بدخول هذه الأصناف وأية معدات أو توريدات تحتاج هيئة الإغاثة الكاثوليكية إلى استيرادها لإدارة البرنامج والأمتعة الشخصية للموظفين الأمريكيين التابعين للهيئة ومعداتهم وتوريداتهم معفاة من كافة رسوم الاستيراد والضرائب والرسوم على الفواتير القنصلية . ولن تفرض أية رسوم أو مكوس على ما يأتى :

(ا) الأصناف الموهوبة والشحنات المقدم عنها إخطار والتى تقدمها هيئة الإغاثة سواء التى توجد منها حيازة الهيئة أو فى حيازة من يتلقون المساعدة .

(ب) هيئة الإغاثة وموجوداتها وممتلكاتها ودخلها وما تقوم به من العمليات أو الصفقات وما تدفعه من المرتبات أو المكافآت الأخرى نظير الخدمات إلى موظفيها من غير المصريين فى الجمهورية العربية المتحدة .

(ج) يعفى موظفو هيئة الإغاثة الكاثوليكية الأجانب من استخراج أية تراخيص عمل وذلك استثناء من قرار وزير العمل الصادر برقم ٣٨ بتاريخ ١٩٦٢/٥/١٠

١٤ — أؤكد لكم تعاون حكومتى فى تنفيذ هذا البرنامج بالتفصيل ما

رئيس
اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الأجنبية
محمد عثمان شديد
(إمضاء)
وقعت بتاريخ ١٩٦٣/٩/٩

هيئة الإغاثة الكاثوليكية
توماس فنتورينى
(إمضاء)

وزارة الخارجية

قرار بشأن الكتابين المتبادلين بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية غينيا

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٣٠٦٨ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بشأن الموافقة على الكتابين المتبادلين بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية غينيا والموقع فى القاهرة بتاريخ أول مارس سنة ١٩٦٤ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — ينشر فى الجريدة الرسمية الكتابان المتبادلان بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية غينيا والموقع عليهما فى القاهرة بتاريخ أول مارس سنة ١٩٦٤ ، ويعمل بهما اعتبارا من تاريخ التوقيع عليهما

تحريرا فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٤ (٦ أبريل سنة ١٩٦٥) .

محمود رياض

[القاهرة فى أول مارس سنة ١٩٦٤]

من السيد وزير اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة ـ
رئيس الوفـــد العربى

إلى السيد الوزير المفوض برئاسة جمهورية غينيا
القائم بأعمال التعاون والمسائل الاقتصادية ـ
رئيس الوفد الغينى

سيادة الوزير

بالإشارة إلى الكتب المتبادلة بين السيد الرئيس جمال عبد الناصر والسيد الرئيس أحمد سيكوتورى بتاريخ ١٦ مايو ١٩٦١ بشأن القرض البالغ قدره ٦ مليون جنيه مصرى الممنوح إلى جمهورية غينيا ، و بالإشارة إلى رد السيد الرئيس أحمد سيكوتورى على هذه الكتب و إلى المباحثات التى أجريت بين وفدينا من ٢٤ إلى ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٤ فى اجتماعات اللجنة المشتركة المنصوص عليها فى المـادة ١٢ من اتفاق التجارة والدفع، أتشرف باسم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالموافقة على التعديلات الآتية :

(ا) القرض الممنوح لجمهورية غينيا والبالغ قدره ٦ مليون جنيه مصرى والمشار إليه بعاليه والذى لم يستعمل بكامله خلال المهلة المقررة لاستخدامه سيتجدد اعتبارا من تاريخ توقيع هذا الخطاب .

(ب) تحدد قيمة هـــذا القرض بالدولارات الأمريكية بمبلغ ١٧,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى .

يخصم من هذا المبلغ الجزء المستخدم فى أعمال تطهير ميناء كوناكرى والبالغ ٥٠٤٨٣٥,٢٤٥ جم أى ما يعادل ١,٤٤٩,٦٦٣,٥٠ دولار أمريكى حسابى .

(ج) تحدد مهلة استخدام هذا القرض لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ توقيع هذا الكتاب وتحتسب على الجزء المستخدم من القرض فوائد بسيطة بمعدل ٢,٥٠ ٪ سنويا تعلى فى ٣٠ يونيو و ٣١ ديسمبر من كل عام .

(د) يستخدم هذا القرض وفقا لأولوية المشروعات التالية :

(١) زراعة القطن وقصب السكر فى جمهورية غينيا .

(٢) توريد المهمات الآتية :

الأسمنت ـ حديد التسليح ـ منتجات البترول .

(٣) تطهير ميناء كوناكرى .

(٤) بناء مسجد ومدرسة عربية بكوناكرى

(٥) مصنع تجديد الإطارات .

(٦) بناء فندق (٢٠٠ غرفة) فى كوناكرى .

(٧) إنشاء مصنع لعصير الفواكه .

(٨) تنظيم وتوفير المعدات اللازمة للصيد الصناعى فى جمهورية غينيا .

(٩) مخبز آلى ومصنع بسكويت .

(١٠) إنشاء مصنع أسمدة كيماوية .

(هـ) الأقساط المستحقة طبقا لما هو وارد فى عقود التنفيذ كالآتى :

٧ أقساط سنوية متساوية بالنسبة للاستثمارات الخاصة بنشاط الشركات المختلطة العربية الغينية .

١٠ أقساط سنوية متساوية بالنسبة للمشروعات التعميرية والاجتماعية والمعدات

يستحق القسط الأول بعد ستة شهور من تاريخ التوريد الكامل للمهمات والتنفيذ النهائى للمشروعات .

المهمات اللازمة لتنفيذ كل من المشروعات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ لا تدخل بطبيعتها فى نطاق أعمال الشركات العربية الغينية

تكون هذه الشركات بغرض تنفيذ واستغلال الصناعات المشار إليها فى البنود ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠

يشكل وفد من الجمهورية العربية المتحدة للسفر إلى كوناكرى فى ميعاد أقصاه ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ لمناقشة الطرف الغينى فى المشروعات السابقة واعتماد القانون الأساسى للشركات العربية الغينية .

يتم تكوين هذه الشركات مناصفة ، بواقع ٥٠ ٪ لكل من الجانبين وتكون جنسيتها غينية ومقرها كوناكرى .

يتحدد رأس المال بموجب كل عقد على حدة ويكون الاشتراك فى الاستثمارات على أساس ما هو محدد بعاليه ووفقا لنصوص الاتفاق المعقود فى ١٩٦١/٥/١٦

(و) تسدد الأقساط السنوية والفوائد خصما من الحساب الغينى المفتوح فى البنك المركزى المصرى .

(ز) فى حالة تغير سعر التعادل للدولار بالنسبة للذهب تطبق المادة العاشرة من اتفاق التجارة والدفع المعدل .

(ح) سوف يتفق كل من البنك المركزى المصرى و بنك التجارة الخارجية لجمهورية غينيا على الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ ما هو وارد فى هذا الخطاب .

(ط) ومن المسلم به أن من شروط منح هذا القرض ألا يكون ثمة صالح لإسرائيل يتصل من قريب أو بعيد بأى من موضوعات هذا القرض.

وأكون ممتنا إذا تفضلتم سيادتكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن فائق الاحترام ،

وزير الاقتصاد

أحمد زندو

[القاهرة فى أول مارس ١٩٦٤]

من السيد وزير الدولة لشئون التعاون الاقتصادى رئيس الوفد الغينى

الى

السيد وزير الاقتصاد بالجمهورية العربية المتحدة رئيس الوفد العربى

أتشرف بأن أنهى لسيادتكم تسلم كتابكم بتاريخ اليوم ونصه كالآتى :

" بالإشارة إلى الكتب المتبادلة بين السيد الرئيس جمال عبد الناصر والسيد الرئيس أحمد سيكوتورى بتاريخ ١٦ مايو ١٩٦١ بشأن القرض البالغ قدره ٦ مليون جنيه مصرى الممنوح إلى جمهورية غينيا ، وبالإشارة إلى رد الرئيس أحمد سيكوتورى على هذه الكتب وإلى المباحثات التى أجريت بين وفدينا من ٢٤ إلى ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٤ فى اجتماعات اللجنة المشتركة المنصوص عليها فى المادة ١٢ من اتفاق التجارة والدفع ، أتشرف باسم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالموافقة على التعديلات الآتية :

(ا) القرض الممنوح لجمهورية غينيا قدره ٦ مليون جنيه مصرى والمشار إليه بعاليه والذى لم يستعمل بكامله خلال المهلة المقدرة لاستخدامه سيتحدد اعتبارا من تاريخ توقيع هذا الخطاب .

(ب) يحدد قيمة هذا القرض بالدولارات الأمريكية بمبلغ ١٧,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى .

يخصم من هذا المبلغ الجزء المستخدم فى أعمال تطهير ميناء كوناكرى والبالغ ٥٠٤٨٣٥,٢٤٥ جم أى ما يعادل ١,٤٤٩,٦٦٣,٥٠ دولار أمريكى حسابى .

(ج) تحدد مهلة استخدام هذا القرض لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ توقيع هذا الكتاب وتحتسب على الجزء المستخدم من القرض فوائد بسيطة بمعدل ٢,٥٠ ٪ تعلى فى ٣٠ يونيو و ٣١ ديسمبر من كل عام .

(د) يستخدم هذا القرض وفقا لأولوية المشروعات التالية :

(١) زراعة القطن وقصب السكر فى جمهورية غينيا .

(٢) توريد المهمات الآتية :

الأسمنت — حديد التسليح — منتجات البترول .

(٣) تطهير ميناء كوناكرى .

(٤) بناء مسجد ومدرسة عربية بكوناكرى .

(٥) مصنع تجديد الإطارات .

(٦) بناء فندق (٢٠٠ غرفة) فى كوناكرى .

(٧) إنشاء مصنع لعصير الفواكه .

(٨) تسليم وتوفير المعدات اللازمة للصيد الصناعى فى جمهورية غينيا .

(٩) مخبز آلى ومصنع بسكويت .

(١٠) إنشاء مصنع أسمدة كيماوية .

(هـ) الأقساط المستحقة طبقا لما هو وارد فى عقود التنفيذ تسدد كالآتى :

٧ أقساط سنوية متساوية بالنسبة للاستمارات العامة بنشاط الشركات المختلطة العربية والغينية .

١٠ أقساط سنوية متساوية بالنسبة للمشروعات التعميرية والاجتماعية والمعدات .

يستحق القسط الأول بعد ستة شهور من تاريخ التوريد الكامل للمهمات والتنفيذ النهائى للمشروعات .

المهمات اللازمة لتنفيذ كل من المشروعات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ لاتدخل بطبيعتها فى نطاق أعمال الشركات العربية الغينية .

تكون هـذه الشركات لغرض تنفيذ واستغلال الصناعات المشار اليها فى البنود ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠

يشكل وفد من الجمهورية العربية المتحدة للسفر إلى كوناكرى فى تاريخ أقصاه ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ لمناقشة الطرف الغينى فى المشروعات السابقة واعتماد القانون الأساسى للشركة العربية الغينية .

يتم تكوين هـذه الشركات مناصفة ، بواقع ٥٠ ٪ لكل من الجانبين وجنسيتها غينية ومقرها كوناكرى .

سيتحدد رأس المال بموجب كل عقد على حدة ويكون الاشتراك فى الاستمارات على أساس ما هو محدد بمالية ووفقا لنصوص الاتفاق المعقود فى ١٩٦١/٥/١٦

(و) تسدد الأقساط السنوية والفوائد خصما من الحساب الغينى المفتوح فى البنك المركزى المصرى .

(ز) فى حالة تغيير سعر التعادل للدولار بالنسبة للذهب تطبق المادة العاشرة من اتفاق التجارة والدفع المعدل .

(ح) سوف يتفق كل من البنك المركزى المصرى وبنك التجارة الخارجية لجمهورية غينيا على الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ ماهو وارد فى هذا الخطاب .

(ط) ومن المسلم به أن من شروط منح هـذا القرض ألا يكون ثمة صالح لإسرائيل يتصل من قريب أو بعيد بأى من موضوعات هذا القرض .

وأكون ممتنا إذا تفضلتم سيادتكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن فائق الاحترام " .

وأتشرف بأن أؤيد لسيادتكم موافقة حكومة غينيا على ماجاء بكتاب سيادتكم سالف الذكر .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن فائق الاحترام ،

عن جمهورية غينيا

[القاهرة فى أول مارس ١٩٦٤]

من السيد وزير اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة ـ

رئيس الوفد العربى

الى

السيد الوزير المفوض برئاسة جمهورية غينيا القائم بأعمال التعاون والمسائل الاقتصادية ـ

رئيس الوفد الغينى

سيادة الوزير

بالإشارة إلى اتفاق التجارة والدفع الموقع بالقاهرة فى ١٦ مايو ١٩٦١ من السادة الرؤساء جمال عبد الناصر وأحمد سيكوتورى ، وإلى المباحثات التى تمت بالقاهرة بين وفدينا خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ فبراير ١٩٦٤ تطبيقا للمادة ١٢ من الاتفاق المذكور، أتشرف بإحاطة سيادتكم بموافقة حكومة الجمهورية العربية المتحدة على التعديلات الآتية :

١ ـ عملة الاتفاق :

اعتبارا من أول مارس ١٩٦٤ تصبح عملة حساب الاتفاق المشار إليها فى المادة ٩ هى الدولار وليس الجنيه المصرى ، علما بأن سعر التعادل الحالى للدولار الأمريكى بالنسبة للذهب هو :

١ دولار أمريكى = ٠,٨٨٨٦٧١ جرام من الذهب الخالص .

وفى حالة تعديل سعر التعادل الرسمى للدولار الأمريكى بالنسبة للذهب يقوم الطرفان بإجراء التعديلات اللازمة بنفس نسبة التغير الذى حدث .

٢ ـ رصيد الحساب الخاص باتفاق التجارة والدفع :

(ا) رصيد الحساب الغينى المقوم بالجنيه المصرى فى تاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٤ (طبقا لما هو مبين فى دفاتر البنكين وذلك مع الأخذ فى الاعتبار جميع أوامر الدفع المستحقة) سيحول إلى دولارات

أمريكية على أساس مايحتويه الجنيه المصرى والدولار الأمريكى من ذهب ، وهو حاليا ٢,٥٥١٨٧ ، ٠,٨٨٨٦٧١ جرام من الذهب الخالص على التوالى .

(ب) ينقل الرصيد المحول إلى دولارات أمريكية فى حساب يسمى " الحساب الخاص " .

(ج) يفتح البنك المركزى المصرى باسم بنك غينيا للتجارة الخارجية، حسابا جديدا لتسوية المدفوعات الجارية، بحد مديونية مشترك قدره ٢ مليون من الدولارات الأمريكية .

(د) تتم تسوية قيمة الصادرات الغينية إلى الجمهورية العربية المتحدة بالدولارات الأمريكية الحسابية بنسبة الثلثين خصما من الحساب الخاص والثلث عن طريق الحساب الجديد .

(هـ) عملا على سرعة استنفاذ رصيد الحساب الخاص ، يصرح للجمهورية العربية المتحدة بصفة مؤقتة ولمدة ١٢ شهرا بالقيام بعمليات إعادة تصدير المنتجات الغينية ، على أن يخطر الطرف الغينى فى أقرب وقت ممكن بطبيعة وكميات المنتجات المعاد تصديرها .

(و) من المتفق عليه أن التبادل التجارى بين البلدين يتم على أساس الأسعار العالمية .

(ز) بالإضافة إلى المادة ٧ من اتفاق التجارة والدفع يفتح بنك غينيا للتجارة الخارجية بصفته نائبا عن حكومة جمهورية غينيا حسابا مقابلا بدفاتره باسم البنك المركزى المصرى لا تحتسب عليه فوائد ومصاريف ويسمى " الحساب المصرى " ويتم التعامل على هـذا الحساب وفقا لما هو مشار إليه فى الفقرة الثانية من المادة السابعة للاتفاق الأساسى المذكور بعاليه .

وأكون ممتنا إذا تفضلتم سيادتكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن فائق الاحترام ما

عن الجمهورية العربية المتحدة

وزير الاقتصاد

أحمد زندو

[القاهرة فى أول مارس ١٩٦٤]

من السيد وزير الدولة لشئون التعاون الاقتصادى

ورئيس الوفد الغينى

إلى

السيد وزير الاقتصاد بالجمهورية العربية المتحدة

رئيس الوفد العربى

أتشرف بأن أنهى لسيادتكم تسلم كتابكم بتاريخ اليوم ونصه كالآتى :

" بالإشارة إلى اتفاق التجارة والدفع الموقع بالقاهرة فى ١٦ مايو ١٩٦١ من السادة الرؤساء جمال عبد الناصر وأحمد سيكوتورى ، وإلى المباحثات التى تمت بالقاهرة بين وفدينا خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ فبراير ١٩٦٤ تطبيقا للمادة ١٢ من الاتفاق المذكور، أتشرف بإحاطة سيادتكم بموافقة حكومة الجمهورية العربية المتحدة على التعديلات الآتية :

١ — عملة الاتفاق :

اعتبارا من أول مارس ١٩٦٤ تصبح عملة حساب الاتفاق المشار اليها فى المادة ٩ هى الدولار الأمريكى وليس الجنيه المصرى ، عدا أن سعر التعادل الحالى للدولار الأمريكى بالنسبة للذهب هو :

١ دولار أمريكى = ٠,٨٨٨٦٧١ جرام من الذهب الخالص .

وفى حالة تعديل سعر التعادل الرسمى للدولار الأمريكى بالنسبة للذهب، يقوم الطرفان بإجراء التعديلات اللازمة بنفس نسبة التغيير الذى حدث .

٢ — رصيد الحساب الخاص باتفاق التجارة والدفع :

(أ) رصيد الحساب الغينى المقوم بالجنيه المصرى فى تاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٤ (طبقا لما هو مبين فى دفاتر البنكين وذلك مع الأخذ فى الاعتبار جميع أوامر الدفع المستحقة) سيحول إلى دولارات أمريكية على أساس ما يحتويه الجنيه المصرى والدولار الأمريكى من ذهب ، وهو حاليا ٢,٥٥١٨٧ ، ٠,٨٨٨٦٧١ جرام من الذهب الخالص على التوالى .

(ب) ينقل الرصيد المحول إلى دولارات أمريكية فى حساب يسمى " الحساب الخاص " .

(ج) يفتح البنك المركزى المصرى باسم بنك غينيا للتجارة الخارجية ، حسابا جديدا لتسوية المدفوعات الجارية، بحد مديونية مشترك قدره ٢ مليون من الدولارات الأمريكية .

(د) تم تسوية قيمة الصادرات الغينية إلى الجمهورية العربية المتحدة بالدولارات الأمريكية الحسابية بنسبة الثلثين خصما من الحساب الخاص والثلث عن طريق الحساب الجديد .

(هـ) عملا على سرعة استنفاذ رصيد الحساب الخاص ، يصرح للجمهورية العربية المتحدة بصفة مؤقتة ولمدة ١٢ شهرا بالقيام بعمليات إعادة تصدير المنتجات الغينية ، على أن يخطر الطرف الغينى فى أقرب وقت ممكن بطبيعة وكميات المنتجات المعاد تصديرها .

(و) من المتفق عليه أن التبادل التجارى بين البلدين يتم على أساس الأسعار العالمية .

(ز) بالإضافة إلى المادة ٧ من اتفاق التجارة والدفع يفتح بنك غينيا للتجارة الخارجية بصفته نائبا عن حكومة جمهورية غينيا حسابا مقابلا بدفاتره باسم البنك المركزى المصرى لاتحتسب عليه فوائد ومصاريف ويسمى " الحساب المصرى " ويتم التعامل على هذا الحساب وفقا لما هو مشار إليه فى الفقرة الثانية من المادة السابعة للاتفاق الأساسى المذكور بعاليه .

وأكون ممتنا إذا تفضلتم سيادتكم بتأييد ماتقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن فائق الاحترام" . .

وأتشرف بأن أؤيد لسيادتكم موافقة حكومة جمهورية غينيا على ماجاء بكتاب سيادتكم سالف الذكر .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن فائق الاحترام ،

عن جمهورية غينيا
وزير الدولة لشئون التعاون الاقتصادى
ورئيس الوفد الغينى
كيتا نفامارا